الى أين سيؤول مصير السودان؟

بقلم: د.أحمد حسن دحلي

السودان ليس مجرد بلد جار لإرتريا مثل بقية دول الجوار، وذلك بحكم الروابط التاريخية والتداخل السكاني والعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعززت بين الشعبين على مدى خمسة عقود من تاريخ النضال السياسي والعسكري الارتري من اجل حقه الشرعي والمشروع في الحرية والاستقلال ضد الدول الكبرى التي لم تكتف بمصادرة حقه التاريخي والقانوني في تقرير المصير، بل بسطت السيطرة الاستعمارية الاثيوبية على ارتريا، وعمدت على دعم جيش الاحتلال الاثيوبي في عهدي الاقطاعي تفري موكنن والعسكري منجستو هيلي ماريام، ولكن هيهات، وفي خاتمة المطاف، لم يحق إلا ألحق، وهزم المستعمر الاثيوبي وأعوانه شر هزيمة، وأعاد الشعب الارتري عبر ثورته المسلحة عقارب ساعة التاريخ الى تاريخها الصحيح ليس في 24 مايو 1991 وحسب، بل في 27 ابريل 1993 عندما قال الشعب الارتري وبنسبة 99،8 في المائة نعم للاستقلال في عملية تاريخية استفتائية حرة ونزيهة، وذلك بحضور ومشاركة المجتمع الدولي ممثلا في الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية والمؤتمر الاسلامي ومنظمة دول عدم الانحياز والاتحاد الاوروبي. وطيلة هذه الحقبة النضالية الارترية وقف الشعب السوداني وقفة تضامنية مع الشعب الارترية وثواره، تلك الوقفة التاريخية الشامخة لم تتزحزح قيد انملة ولم تخفت رغم تقلبات مواقف بعض الاحزاب والحكومات التي تعاقبت على سدة الحكم في الخرطوم، بل خرج الشعب السوداني في مظاهرات تضامنية مع حق الشعب الارتري في النضال والحرية والاستقلال ضد تلك الانظمة

الحاكمة في الخرطوم التي شرعت في تضييق الخناق على الثوار الإرتريين، وحاولت ان تساوم بالقضية الارترية مع الانظمة الاستعمارية الأثيوبية.

لقد احتضن السودانيون الارتريين الذين لجئوا الى السودان هربا بأرواحهم من سياسة الارض المحروقة التي طبقها النظام الاقطاعي الأثيوبي 1961 - 1974 وسياسة الرعب الاحمر 1974 - 1991 التي قام بها النظام العسكري بدعم من واشنطن وموسكو على التوالي، وعلى مدى ثلاثة عقود كاملة. وبالمقابل، وفجر انبلاج فجر الحرية في ربوع ارتريا، شرعت الحكومة الارترية في جمع شمل الاخوة السودانيين في بوتقة وحدة وطنية ليس لإحلال السلام والاستقرار في السودان وحسب، وإنما أيضا للحيلولة دون وقوع واقعة انفصال جنوب السودان، وبغية قطع الطريق على القوى التي كانت تتربص الفرصة للانقضاض على وحدة السودان. وفي هذا السياق التاريخي والسياسي استضافت اسمرا في 15 يونيو 1995 " مؤتمر القضايا المصيرية " الذي شاركت فيه القوى السياسية السودانية الاساسية ممثلة في الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الامة والحركة الشعبية لتحرير السودان والحزب الشيوعي ومؤتمر البجة وقوات التحالف السودانية وتجمع الاحزاب الافريقية السودانية والقيادة الشرعية والنقابات ورهط من الشخصيات الوطنية السودانية. والى ذلك فتحت ارتريا ابوابها للسودانيين الذين ضاقت بهم الحياة في ظل هيمنة نظام " الانقاذ " الاسلاموي وسياسته الظلامية والاقصائية والقمعية، هذا فضلا عن استفحال ظاهرة بيوت الاشباح التي كانت تمارس فيها ابشع انواع التعذيب ضد اناس ابرياء في تلك الفترة الحرجة من تاريخ الشعب السوداني. والى ذلك، نجحت الوساطة الارترية ان تضع في 14 اكتوبر 2006 حدا للحرب المدمرة التي كانت تدور رحاها في شرق السودان على مدار 12 سنة، أي من 1994 لغاية 2006. وشارك في مراسيم توقيع هذا الاتفاق التاريخي في العاصمة الارترية حشد من رؤوساء الدول والدبلوماسيين العرب والافارقة نذكر منهم الرئيس السوداني السابق، المشير عمر حسن البشير، والرئيس الجيبوتي، اسماعيل عمر غيليه، والرئيس اسياس افورقي، والنائب الاول للرئيس السوداني، سلفاكير ميارديت، ورئيس المجلس الوطني السوداني، احمد ابراهيم الطاهر، ورئيس التجمع الوطني الديموقراطي وزعيم الحزب الاتحادي، محمد عثمان الميرغني، والامين العام لجامعة الدول العربية، عمرو

موسى، والنائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الطاقة بدولة قطر، عبدالله حمد، ووزير خارجية اليمن، د. ابوبكر القربي، ووزير خارجية مصر، احمد ابو الغيط، ووزير الإعلام والثقافة السعودي، اياد امين مدني، ووزير شؤون الديوان الاميري بدولة الكويت، الشيخ ناصر الصباح احمد، ووزير الدولة بوزارة الخارجية بدولة الامارات العربية المتحدة، محمد حسين، ومساعد آمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي بدولة ليبيا، د.محمد سعيد، وممثل سلطنة عمان، ورهط من كبار المسؤولين السياسيين والدبلوماسيين، والوزراء الإرتريين، وأعضاء البعثة الدبلوماسية الدولية المعتمدين بدولة ارتريا.

وهذا الحضور السياسي والدبلوماسي الكبير لدليل على مدى أهمية هذا الحدث التاريخي والسياسي للسودان ولإرتريا ولعموم دولة المنطقة. هذه الوقائع التاريخية الحية والناطقة لا تعدو ان تكون مجر غيض من فيض العلاقات المتعددة الابعاد بين السودان وارتريا على كل الصعد على مدى التاريخ القديم والحديث والمعاصر. وكان لا مندوحة من الوقوف برهة على ابرز مفاصلها التاريخية، بغية وضع دور دولة ارتريا في سياقه التاريخي في مساعدة الاخوة السودانيين للخروج من الازمة الراهنة التي أتت على الاخضر واليابس وباتت تهدد بما اخطر وأعظم في ظل مواجهة عسكرية بمختلف انواع الاسلحة الثقيلة في العاصمة ألمثلثة أي الخرطوم وامدرمان والخرطوم بحري وبعض ارجاء البلاد.

صحيح لا بد من اطفاء الحريق الذي يلتهم العباد والبلاد في السودان في الوقت الراهن، ولكن لا يمكن التعامل مع الازمة السودانية الحالية كرجل مطافئ الذي يلهث وراء البؤرة المشتعلة، من دون معالجة جذور الحريق الملتهب ، هذا من دون اغفال بأن هناك ثمة مبادرات خبيثة وأخرى طيبة، وإن اغراق السودان بالمبادرات رغم حسن النية التي تتوفر لدى البعض منها، تغرق السودان في بحيرة راكدة، وتأجج أزمته وتفاقم معانة شعبه، من دون ان تشعل بارقة أمل في نفقه المظلم. والازمة السودانية لا تتلخص في صراع سلطة ونفوذ بين جنرالين، أي الجنرال عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة، والجنرال محمد حمدان دقلو ـ حميدتي ـ قائد قوات الدعم السريع، رغم ان ذلك هو ما يطفو على قمة الجليد، وما خفي اعظم!

قبل الولوج في عمق موضوعنا يجدر التنويه الى ان السودان يحظى بإهتمام كبير على غير صعيد لأهميته الجيو سياسية والجيو استراتيجية في القرن الافريقي وفي البحر الاحمر وفي حوض النيل وفي دول الساحل الأفريقي، هذا علاوة على حدوده المشتركة مع ليبيا التي اغرقت في 2011 في مستنقع الفوضى المدمرة التي تبنتها الادارة الامريكية ابان عهد جورج بوش الابن، وعبرت عنها بشكل مكشوف وزيرة خارجيته حينذاك، كوندليزا رايس، وطبقها الرئيس باراك اوباما في ليبيا. وعلاوة على ذلك يتمتع السودان بثروة زراعية ضخمة، لدرجة ان البعض يعتبره بمثابة " سلة غذاء " تارة للدول العربية، وطورا للقارة الأفريقية، هذا بجانب ثرواته المعدنية والبحرية، وما بالك بالقدرات والكفاءات السودانية المنتشرة في كافة ارجاء المعمورة، وقبل هذا وذاك الشعب السوداني صانع الثورات والانتفاضات التي اطاحت بأعتى الانظمة الديكتاتورية، لقادر على النهوض بالبلاد متى ما توفر له الشروط الموضوعية. كل هذا هذه الخصائص التي يتميز بها السودان جعلته في مقدمة مطامع هيمنة للدول الكبرى ولبعض الدول المنطقة السياسية والجيو استراتيجية، وضحية سباقها وصراعها في بسط نفوذها في الدول ذات الاهمية الاستراتيجية.

جذور الازمات السودانية المزمنة

أساس الازمات السودانية المتكررة والمتعاقبة يعود الى اشكالية عملية بناء الوطن بعد زوال الاستعمار اسوة بجميع الدول النامية وفقا للرؤية الارترية التي بلورها الرئيس اسياس افورقي في المقابلة التلفزيونية التي اجرتها معه وسائل الاعلام الارترية في الفاتح من مايو 2023. علما ان المستعمر البريطاني وقبل رحيله عن السودان في عام 1956، زرع قنابل موقوتة بتمزيق عرى الاقاليم

السودانية عبر ما عرف آنذاك بـ " المناطق المقفولة " شملت كلم درافور وبحر الغزال وكردفان وجبال النوبة...قبل ان يصدر في عام 1930 قرارا يحول دون التواصل والتمازج بين شمال وجنوب السودان، وذلك قبل اشعال الفتنة السياسية بين الشمال والجنوب في 18 اغسطس 1955، أي قبل حوالي اربع اشهر فقط من استقلال السودان. إذا كان المستعمر البريطاني زرع الالغام السياسية في البلاد، فإن القوى السياسية التي تعاقبت على الحكم في الخرطوم منذ حكومة اسماعيل الازهري ولغاية نظام المشير عمر البشير - 1956 - 2019 - مرورا بحكومة ابرهيم عبود وسرالختم خليفة وجعفر نميري وعبد الحمن سوار الذهب واحمد الميرغني، لم تنجح في ارساء دعائم الوحدة الوطنية السودانية القائمة على قاعدة المواطنة، والمساوة بين الجيمع في الحقوق والواجبات ، والمشاركة المتساوية في السلطة والتوزيع العادل للثروة، والتنمية المتوازنة والمتكافئة لكل اقاليم البلاد، والإقرار بالتعددية الثقافية والدينية ، وفصل الدين عن الدولة.

والازمة السودانية التي تفاقمت منذ 1956 عبر تناوب السلطة بين المدنيين والعسكربيين من خلال الانقلابات العسكرية والانتفاضات الشعبية، لم تساعد في استقرار البلاد، بالعكس عمقت الازمة التي دخلت منعطفا جديدا وخطيرا حينما اعتمد الرئيس السوداني، المشير جعفر نميري، في عام 1983 " قوانين سبتمبر" والتي بموجبها اعلن تطبيق الشريعة الاسلامية ونصب نفسه اماما على المسلمين بدعم ومباركة من زعيم جبهة الميثاق ثم الجبهة القومية الاسلامية، د.حسن عبد الله الترابي، وذلك في تناقض سافر مع اتفاقية اديس أبابا لعام 1972. فعمد نظام الرئيس جعفر النميري على تقسيم جنوب السودان الى ثلاثة اقاليم - بحر الغزال والاستوائية وأعالي النيل - بعد ما كان يشكل وحدة اقليمية تتمتع

بحكم ذاتي في اطار جمهورية السودان، والتف على احترام الاديان جميعا بما في ذلك الاديان الافريقية التقليدية، وتراجع عن عدم اضفاء طابع ديني على الدولة.

ولقد بلغت الازمة السودانية ذروتها بتولي مقاليد السلطة في الخرطوم نظام " الجبهة القومية الاسلامية " برئاسة المشير عمر البشير وقيادة د. حسن عبد الله الترابي في 30 يونيو 1989 عبر انقلاب عسكري، وذلك قبل ان ينقلب السحر على الساحر، بتربع عمر البشير على قصر الرئاسة، وقبوع حسن الترابي في سجن كوبر.

ولكن قبل هذا وذاك، احكم الاسلامويون قبضتهم الحديدية على كل مؤسسات الدولة السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية والاعلامية وفي مقدمتها القوات المسلحة التي قاموا " بتطهيرها " على حد تعبيرهم، ويقصدون بذلك اقصاء كل العناصر القيادية وغير القيادية غير الموالية لهم، خشية قيام انقلاب عسكري تابع سواء لحزب الامة أو للحزب الاتحادي الديمقراطي أو للحزب الشيوعي على عادة الانقلابات او المحاولات الانقلابية التي عرفها السودان منذ استقلاله. وشرع الانقلابيون الاسلامويون في حكم البلاد عبر المؤسسات الامنية الست التالية: - 1 جهاز الأمن العام ، 2- جهاز الأمن الداخلي ، 3 ـ جهازأمن العمليات الخاصة، 4 ـ جهاز أمن المعتقلات، 5 ـ جهاز امن الخرطوم، 6 ـ جهاز الامن الخارجي. ومارسوا في " بيوت الأشباح" السيئة الصيت لدى السودانيين، سياسة التنكيل والتعذيب ضد معارضيهم وضد كل من يشكوا فيه. ودفعت سياسة نظام " الجبهة القومية الاسلامية " جنوب السودان الى الانفصال، وذلك على عكس ما كان يرغب فيه زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، د.جون قرنق، الذي كان دائما أبدا يقول نحن مع الوحدة بنسبة 99 ، وحق الانفصال لا يتعدى

الواحد في المائة فقط، وذلك بموجب مبدأ حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان.
ولكن حدثت عدة مفارقات تاريخية لم تكشف بعد كل تفاصيلها، تمثلت في رجحان كفة الواحد في المائة على كفة 99 في المائة بفعل " الكيزان " على حد قول أهل السودان، وذلك بعد غياب أو بالأحرى تغييب جون قرنق في 30 يوليو 2005 اثر تحطم المروحية التي كانت تقله من أوغندا في طريق عودته الى بلده. ولم تقتصر سياسة " الاخوان " التدميرية على السودان، بل ان نظام البشير ـ الترابي اعتمد في عام 1991 ما يمكن ان يطلق عليه " الاممية الاسلاموية " وهو معرف تاريخيا بإسم " المؤتمر العربي الاسلامي " تولى قيادته كل من السوداني د.حسن الترابي، والسعودي اسامة بن لادن، والمصري ايمن الظواهري، واليمني عبد المجيد الزنداني. وحددت له الاهداف السياسية ووضعت لها خطة التفيذ عبر ثمانية مكاتب وهي :
1 ـ مكتب صنعاء (اليمن) و يشرف علي كل نشاطات الحركات الأصولية في منطقة الخليج .
2 ـ مكتب مقديشو (الصومال) ويشرف علي نشاطات الجماعات الأصولية في منطقة القرن الأفريقي ، و تحديدا في أثيوبيا ، وإرتريا ، و جيبوتي ، والسودان .
3 ـ مكتب الخرطوم (السودان) و مسؤول عن الأشراف علي كل نشاطات الحركات الأصولية في كل من اوغندا ، و كينيا ، و الكميرون ، و تشاد ، و مصر و ليبيا .
4 ـ مكتب روما (إيطاليا) و يشرف علي نشاطات الجماعات الأصولية في دول المغرب العربي (تونس ، و الجزائر ، و المغرب و موريتانيا) .
5 ـ مكتب كراتشي (باكستان) و يشرف علي نشاطات الحركات الاصولية في كل من أفغانستان ، و ألبانيا .
6 ـ مكتب طهران (ايران) و مسؤول عن الأشراف علي نشاطات الحركات الأصولية في كل من دول أسيا الوسطى ، و البوسنة ـ و الهرسك .
7 ـ مكتب لندن (بريطانيا) و يتولي مهمة إعداد دراسات استراتيجية ، و نشر المعلومات ، و توزيع الأدبيات .
8 ـ مكتب نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) يقوم بمسؤولية جمع المساعدات المالية و يشرف عليها.
وعلاوة على ذلك استضاف السودان وقتذاك عددا من الإرهابيين ، و فتح لهم ابواب المعسكرات، وقدم لهم مظلة الحماية.

وفي ظل كل هذه المعطيات، لا غرو إذا ما أضحى نظام " الاخوان " مرفوضا سودانيا، وبات منبوذا على الصعيد الاقليمي والقاري والدولي، قبل ان يقتلع الشعب السوداني في 11 ابريل 2019 هذا النظام الاسلاموي الذي اذاقه الامرين على مدى ثلاثة عقود - 1989 - 2019 - . وفي الساعات الاخيرة من عمر نظامه، و قبل انزوائه مرة واحدة والى الابد من المشهد التاريخي والسياسي السوداني، حاول الرئيس المخلوع عمر البشير، ان يغرق المتظاهرين ضده في بحيرة دماء عندما اعطى تعليمات للقيادة القوات المسلحة ان تستخدم القوة ضد المتظاهرين المسالمين، ولكنها رفضت الامتثال لقراره، وأعربت عن انحيازها الى جانب الشعب المنتفض، وأجبرته على تقديم ألاستقالة، قبل ان يقتاد الرئيس عمر البشير في خاتمة المطاف الى سجن كوبر.

ولكن ماذا بعد ؟

في الحادي عشر من ابريل 2019، انطوت تلك الصفحة الحالكة من تاريخ الشعب السوداني، وبدأت مرحلة تاريخية ـ سياسية جديدة مليئة بالتعقيدات ومتداخلة الديناميكيات على اكثر من صعيد محلي واقليمي وشبه اقليمي ودولي لها خصائصها ودوافعها وتناقضاتها. والحكمة كل الحكمة كانت تقتضي أن ينأى النظام السوداني بنفسه عن الغرق في تناقضاته الثانوية، وأن لا ينزلق في سبخة تحالفات وتحالفات مضادة لا ناقة للسودان فيها ولا جمل، وأن يركز جل جهده في رأب الصدع السياسي الداخلي، وفي تعزيز الوحدة الوطنية ، وفي إحكام المناعة الذاتية للأمن الوطني ألسوداني، وفي التعاون مع كل الاطرف التي تساعده في اعادة بناء البلاد على اسس وطنية جامعة مانعة بعيدة عن النخبوية والجهوية والإقليمية والقبلية والعرقية والطائفية، وعن وإقحام الدين في قضايا سياسية وغير سياسية. هذا مع العلم بان ازمات السودان المزمنة لا يمكن حلها بين عشية وضحاها، فها هي الحرب مشتعلة في الخرطوم بين الجيش وقوات الدعم السريع بعد اخفاق طرفي الصراع في تجاوز تناقضاتهما من خلال الحوار حول وثيقة الاتفاق الإطاري، وطالت الانقسامات كل القوى السياسية التقليدية وغير التقليدية في جميع انحاء البلاد، وان قوى الحرية والتغيير هي الاخرى انقسمت على نفسها ـ المكتب المركزي والميثاق الوطني ـ ، هذا مما زاد المشهد السياسي السوداني تشرذما وتشظيا وتعقيدا، وفتح الابواب على مصراعيها للقوى للسياسية الدولية وشبه الاقليمية التي دائما أبدا ما تتدخل في الشؤون السيادية للدول عبر بيادقها التي تحركها وتستخدمها في الاجواء السياسية العكرة خدمة لمآربها ومصالحها التي تتناقض جملة وتفصيلا مع مصالح الشعوب والأوطان.

السودان في مفترق الطرق

تأسيسا على كل العوامل التي تم التنويه اليها، اعتبر الرئيس اسياس افورقي في نفس المقابلة التي تمت الاشارة اليها آنفا، بأن السودان يوجد في **مفترق الطرق،** وبغية تفادي كل الطرق الاخرى التي تقود الى عواقب كارثية على السودان بلدا وشعبا، يجب قيادة السفينة السودانية التي تتلاطمها الاجواء السياسية الملوثة الى **" بر الامان "** على حد تعبير رئيس دولة ارتريا. صحيح ان السودانيين ادرى بشؤونهم اكثر من سواهم، ولكن ذلك لا يمنع دولة مثل ارتريا التي لا توجد لها أي مصلحة اخرى في طرح رأيها خارج **" البازار "** بعيدا عن ألاضواء والضوضاء، وذلك لكي لا تزيد الطين بلة، لأن التهافت على طرح المبادرات وما ادراك ما المبادرات يجهض المبادرات ذاتها، ويساهم ليس في حل الأزمة، بل في مضاعفة تعقيداتها. فالغاية المرجوة ليست تسجيل موقف سياسي، مهما كان هذا الموقف، وانما المساهمة العملية والناجعة في طرح افكار تساعد أصحاب الشأن في اتخاذ القرارات الصحيحة والصائبة في الوقت المناسب، وقبل فوات الاوان.

وعليه، وبما أن ارتريا التي لا تعتبر السودان مجرد جار مثل غيره من الجيران، لإعتبارات تاريخية وسياسية واجتماعية ، فلا غرابة بعد ذلك اذا ما اعتقدت القيادة السياسية الارترية، بأن الاعراب موقف سياسي حيال مجريات الاحداث السودانية الراهنة ليس خيارا مفتوحا، بقدر ما هو تعبير عن التزامها وواجبها حيال الشعب السوداني، هذا مما جعلها، تطرح **" ورقة "** تعبر عن رأي ارتريا في كيفية معالجة قضية " نظام الحكم في السودان " الى الاطراف السودانية المعنية قبل سنة كاملة، وتحديدا في 30 مايو 2022، وذلك من باب الحرص ان لا ينزلق السودان الى مستنقع المواجهة العسكرية الكارثية التي تدور رحاها حاليا أمام مرأى ومسمع الجميع مدمرة البنية التحتية والفوقية والمؤسسات العامة والخاصة في شوارع الخرطوم التي تحولت الى ساحة حرب مفتوحة تستخدم فيها كافة الاسلحة الجوية والبرية الفتاكة. ووجد سكان الخرطوم المقدر تعدادهم بـ 5 مليون نسمة، انفسهم فجأة محاصرين بالقنابل والقذائف والرصاص والحرائق والدمار التي لم تنجوا منها حتى المستشفيات ومحطات الكهرباء، مع نفاد مياه الشرب والمواد الغذائية، وبات سكان العاصمة يبحثون عن مخرج وملجأ في المدن السودانية الأخرى وفي خارج حدود وطنهم جوا وبحرا وبرا، لإنقاذ ارواحهم. ولا عجب اذا ما بادرت ارتريا بفتح مجالها الجوي ومياهها الاقليمية وحدودها البرية في وجه كل السودانيين الراغبين في القدوم اليها من دون أي تعقيدات أو تأثيرات ، وعبرت عن تقاسم كل ما تملك من دواء وغذاء ومأوى مع القادمين اليها من

السودان، بعيدا عن " جمعيات الحانوتي " و " معسكرات الاغاثة "، فالقضية بالنسبة لدولة ارتريا هي قضية ضمير و مسألة تضامن الانسان مع اخيه الانسان لمواجهة الكوارث السياسية والعسكرية على حد قول الرئيس اسياس افورقي.

الى أين سؤول مصير السودان؟

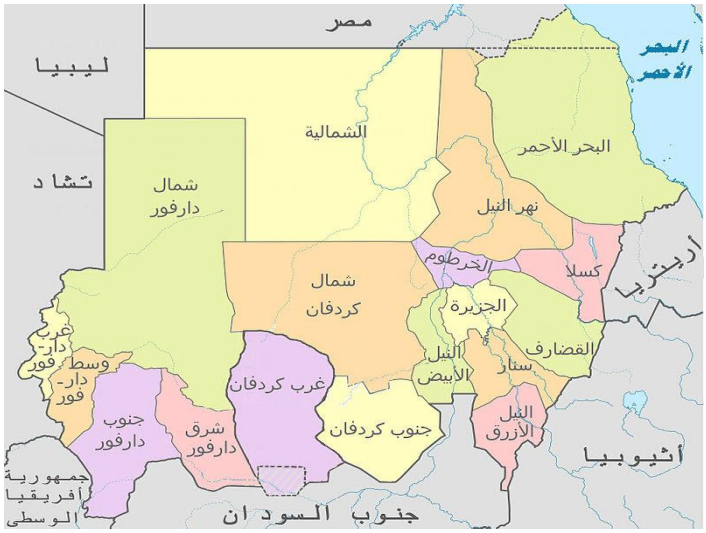

لا بد من توفر ثمة شروط موضوعية لكي ترسو سفينة السودان المتأرجحة الى بر الامان، وتعبر بسلام وسط وابل من المبادرات التي تحاصرها، وفي كبد يم من السيناريوهات التي اعدت وتعد خلف الكواليس وفي غرف مغلقة بغية استغلال بعض القوى الاقليمية والدولية الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية العصيبة التي يمر بها السودان، لتحقيق مكاسب جيواستراتيجية أو سياسية أو اقتصادية أو جميعها على انقاض المصلحة الوطنية للشعب السوداني المغلوب على أمره، والمستبعد من العملية السياسية الراهنة التي تجري في سرية تامة بين الجناحين العسكريين المتقاتلين، أي الجيش وقوات الدعم السريع، ليس بهدف وقف اطلاق النار وحل الخلافات بين الطرفين، والعودة الى مائدة الحوار الوطني الشامل على الاقل في الوقت الراهن، بل لتمديد الهدن بين مواجهة دموية واخرى، ولتأمين ممرات الاغاثة الانسانية وسط دخان الحرب الذي يحف العاصمة المثلثة الخرطوم من كل حدب وصوب، وكل ذلك في ظل اعتقاد الطرفين المتحاربين لغاية إشعار آخر، بإمكانية حسم المواجهة عسكريا، رغم مرور ما يربو على شهر على اندلاع هذه الحرب الخبيثة التي تهدد مستقبل السودان برمته. علما ان اذا سلمنا جدلا بأن احد الجناحين سيخرج منتصرا في هذه الحرب، فإن ذلك الانتصار لا يعدو في حقيقة الامر إلا أن يكون بمثابة هزيمة

ساحقة للجميع، لكونه سيتحقق على أنقاض الشعب، وفوق ركام الوطن، وعليه لا يعتبر انتصارا بأي معيار من المعايير العسكرية والسياسية والاخلاقية والانسانية.

لجملة هذه العوامل، لا بد من التحرر من الطموحات الانانية الجنونية، والتخلص من المرارات الذاتية، والانعتاق من الاحقاد والاضغان، والاحتكام الى منطق العقل، وتقديم التضحيات الكبيرة.

يمر السودان في الوقت الحالي بمنعطف سياسي وعسكري بالغ الحساسية والخطورة ، وان المسؤولية كل المسؤولية التاريخية تقع على عاتق كل القوى السياسية والمدنية السودانية بما فيها الجيش والدعم السريع من أجل قيادة سفينة السودان والسودانيين الآن وقبل وقوع الزلزال الى بر الأمان، الذي لا يتحقق بالآمال والتمني، ولكن بالنضال والعمل الدؤوب والتضحيات السياسية ونكران الذات، تحقيقا للأهداف السامية المتمثلة في خروج السودان من دوامة العبثية التي انهكته، ودوائر الكوارث المتعاقبة التي استنزفته بشريا وماديا ومعنويا. ولكي تسلك المسيرة التاريخية والسياسية السودانية المسار الصحيح نحو طريق السلام والاستقرار، متجاوزة العديد من العقبات والمطبات والتعقيدات والتحديات الذاتية والموضوعية والداخلية منها والخارجية، هناك ثمة عدة عوامل موضوعية لا مندوحة من توفرها وتوفيرها على حد السواء، والتي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية :

ـ الاقرار بأن جوهر الازمة يكمن في خلل بنيوي في مشروع بناء الوطن، هذا مما يستدعي من كل القوى السودانية من دون أي اقصاء أو استثناء المساهمة في بناء اسس ومقومات البنية التحتية والفوقية لنظام حكم الوطن لمصلحة المواطن الذي يتمتع بنفس الحقوق ويؤدي نفس الواجبات.

ـ بناء الوطن لا يتم على المحاصصة، وتوزيع السلطة والثروة بين مراكز القوى العسكرية والسياسية والطائفية والجهوية والمدنية، لكي لا تعود الامور الى المربع الاول بعد برهة من الزمن، وعليه يجب ان تكون قاعدة القواعد البنيوية لمشروع بناء الوطن هي المواطنة التي لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالدين والإقليم والحزب والطائفة والفصيل العسكري والقبيلة ...الخ

ـ يجب ان تكون المواطنة مقرونة بالتنمية المتوازنة والعادلة بين كل اقاليم السودان وعلى جميع الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ

بعيدا عن جدلية المركز والهوامش التي لا يظل السودان منذ الاستقلال في عام 1956 ولغاية الساعة يتحمل عبء اوازرها، بل يدفع غاليا عواقبها الكارثية على الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

ـ الثورة التي اطاحت بالنظام الاسلاموي البائد في 2019، ليست حكرا على شخص معين أو على حزب سياسي، أو على طائفة دينية، او على قوى جهوية، أو على فصيل عسكري...الخ بقدر ما هي ملك للشعب السوداني برمته، ولا يمكن لكائن ما كان أن يقول أنا الشعب. ويستخلص من ذلك عدم السماح لأي كان الانفراد بالقرار السياسي، والاستحواذ على مقاليد سلطة الدولة، والاستئثار بموارد الثروة الوطنية خلف شعار الثورة.

ـ التجارب السياسية السودانية وغير السودانية اثبتت عمليا عبثية بل كارثية مزج الدين بالسياسة، ويعزى ذلك الى ان السياسة هي فن الممكن ضمن معطيات مرحلة تاريخية محكومة بجدلية نسبية داخلية واقليمية ودولية متغيرة، والدين كمعتقد ثابت ومطلق من ناحية والعلاقة بين المخلوق والخالق هي شخصية من ناحية اخرى، هذا من دون اسقاط أي حق من حقوق المواطنة على اساس الاعتقاد وعدم الاعتقاد أو الإيمان وعدم والإيمان. ومن الناحية العملية لا يمكن التفريق بين مواطن وآخر على اساس الانتماء الديني، وذلك لأن المواطن ينتمي للوطن وليس للدين، وان الوطن هو الذي يحدد المواطن وليس الدين. ولا يصعب تصور العواقب الكارثية التي يمكن ان تنجم في بلد متعدد الديانات في حالة تحديد هوية المواطن على اساس معتقده الديني. والسودان اكتوى، بل احترق بهذا النار اكثر من غيره، ودفع الثمن باهظا، بإنفصال جنوب السودان عن شماله في عام 2011، لا سيما نتيجة لإقحام الدين في السياسة من قبل نظام جعفر النميري في عام 1983، قبل اكتمال فصول الحلقة الكارثية في عهد نظام عمر البشير.

ـ عدم السماح بقيام الاحزاب على اسس عرقية للحيلولة دون تحول التركيبة الاجتماعية السودانية الى بؤرة نزاع سياسي بين المكونات العرقية السودانية المتعددة من الناحية، ولكي لا ينهار المشروع الوطني برمته تحت وطأة العرقية.

ـ عدم السماح بقيام الاحزاب السياسية على قاعدة القبلية في مجتمع يقوم نسيجه الاجتماعي على التركيبة القبلية المتعددة، وذلك لتفادي تشظي المجتمع على أنقاض مشروع بناء الوطن الواحد على اساس المواطنة.

ـ عدم السماح التمويل الخارجي للقوى والأحزاب السياسية، بحكم ان ذلك يشكل انتهاكا سافر لسيادة ووحدة البلد، فضلا عن كونه حصان طروادة للتدخل في صميم الشؤون الامن الوطني والقضايا السيادية للسودان.

المشروع الوطني السوداني

وبناء على ما تقدم يقوم المشروع الوطني السوداني على اساس:
1 ـ سودان لكل السودانيين.
2 ـ سودان مستقل وسيادي وموحد.
3 ــ سودان نظام حكمه :
3 ـ 1 ـ يقوم على لا مركزية السلطة.
3 ـ 2 ـ يؤسس على المواطنة.
3 ـ 3 ـ يكفل المساواة وتكافؤ الفرص للجميع.
3 ـ 4 ـ يضمن التوزيع العادل للسلطة والثروة.
3 ـ 5 ــ يرتكز على التنمية المتوازنة والعادلة لكل اقاليم البلاد.
3 ـ 6 ـ يفصل بين الدين والدولة.
3 ـ 7 ـ ينهج سياسة خارجية تخدم الامن الوطني السوداني بكل ابعاده بعيدا عن التحالفات والتحالفات المضادة.
وبحكم ان الحياة السياسية محكومة بالجدلية، وبغية تحاشي الانقسامات والتشرذمات التي اتسمت بها كل القوى السياسية السودانية سواء كانت شمالية أو جنوبية، شرقية أو غربية منذ استقلال البلاد، يجب اتباع منهجية جديدة تقوم على:
1 ـ عدم شخصنة السياسات والصراعات التي تقود في خاتمة المشوار الى طريق مسدود، وتنتهي عبر التشرذمات.
2 ـ الحرص ان لا يؤدي كل اختلاف الى خلاف ثم الى انشقاق.
3 ـ عدم الخلط بين التناقضات الثانوية والتناقضات الاولية.
4 ـ تغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الحزبية أو الطائفية أو الجهوية او العرقية أو القبلية.
وأخيرا وليس آخر، لا بد وان يتوج هذا المشروع الوطني ببروز سودان جديد وقد تخلص من دوامة حالة عدم الاستقرار من جراء الانقلابات العسكرية والانتفاضات الشعبية، لكي يسخر كل قدراته البشرية المبدعة والخلاقة ويوظف كافة طاقاته الطبيعة الضخمة والمتعددة، لإستقرار ونمو وازدهار ورقي شعبه، وأن يلعب دوره التاريخي والسياسي بصورة عملية وفعالة بشكل خاص في منطقة

القرن الافريقي، وفي البحر الأحمر وفي حوض النيل، وبصورة عامة في الساحة العربية والأفريقية والدولية.
وفي جميع الأحوال ان أهل السودان ادرى بشعابها، ولكن طبيعة الروابط التاريخية والسياسية، وخصائص الوشائج الاجتماعية والثقافية بين ارتريا والسودان، أقتضت عدم بقاء أسمرا في موقع المتفرج، والأزمة السودانية تلتهم الانسان والعمران. علما ان دولة ارتريا، وكما نوهت سلفا، لم تنتظر اندلاع الحرب المدمرة لكي تقدم رأيها بصورة مفصلة وعملية للإخوة السودانيين المعنيين، بل إنها بادرت بذلك قبل سنة ، عندما كانت هذه الازمة توجد في طور الاختمار. وهذا الموقف الارتري ليس غريبا ولا فريدا، ولا هو وليد الساعة، بقدر ما يدرج ويفهم في سياق سياسة دولة ارتريا الرامية لإحلال السلام والاستقرار ليس في ربوع السودان وحده، وإنما في عموم دول منطقة القرن الأفريقي، وهذا هو نهج ارتريا الاستراتيجي منذ استقلال في 24 مايو 1991.
15 مايو 2023